

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

بدأ التوسع في الاقتصاد العالمي عام 2007، يفقد وتيرته السريعة في النمو متأثراً بأكبر الأزمات المالية منذ الحرب العالمية الثانية. فقد شهد النشاط الاقتصادي تباطؤاً في الاقتصادات المتقدمة خلال الربع الأخير من عام 2007، ومن ثم انخفض معدل النمو الحقيقي من 5 في المائة في عام 2006 إلى 4.9 في المائة في عام 2007. ولقد انخفض النمو في جميع الدول المتقدمة لاسيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، حيث تتركز التوترات المالية الأكثر حدة. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فإن تأثيرها بتطورات الأسواق المالية كان أقل حدة حيث حققت تلك الدول نمواً طفيفاً خلال عام 2007، وعاكساً في الارتفاع معدل النمو في كل من إفريقيا ورابطة الدول المستقلة والدول النامية الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، في حين انخفض معدل النمو في دول وسط وشرق أوروبا وحافظت دول الشرق الأوسط على معدل النمو المسجل في العام السابق.

وقد صاحب تباطؤ النمو تراجعاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. كما رافق انخفاض النمو الاقتصادي العالمي انخفاضاً في معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات، حيث بلغ 6.8 في المائة خلال عام 2007 مقابل 9.2 في المائة في عام 2006. ولقد ساهمت تجارة الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى على السواء في الانخفاض الذي سجله حجم التجارة العالمية في عام 2007.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بنسبة 19 في المائة في عام 2007 مقابل 10 في المائة خلال عام 2006، إلا أنه في الوقت نفسه تراجعت مدفوعات خدمة الدين كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال العام نفسه، واستمرت الاحتياطات الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في النمو، وذلك نتيجة للتطورات الإيجابية في أرصدة الحساب الجاري في موازين المدفوعات والتدفقات الرأسمالية والمالية المتجه لتلك المجموعة من الدول.

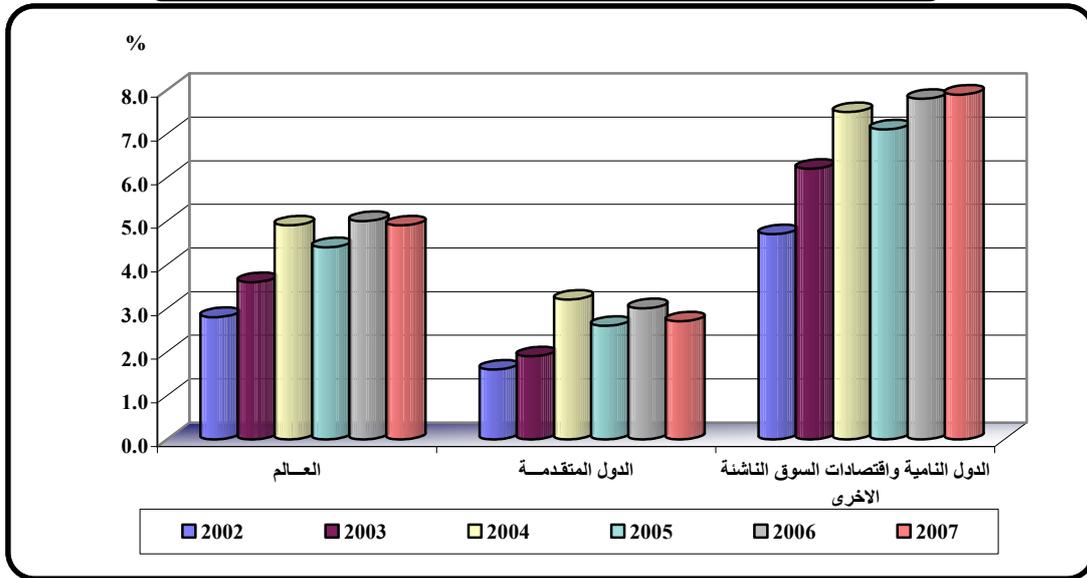
أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد بقيت في الولايات المتحدة خلال عام 2007 كما كانت عليه في العام السابق، عند مستوى 5 في المائة، وذلك في الوقت الذي قامت فيه كل من منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة وكندا برفع سعر

الفائدة الرسمي. ولقد صاحب تلك التطورات ارتفاعاً للمتوسط السنوي لأسعار الفائدة في السوق قصيرة وطويلة الأجل في الدول المتقدمة. أما بالنسبة لتطورات أسعار الصرف خلال عام 2007، فقد استمر تراجع سعر صرف الدولار أمام الجنيه الإسترليني واليورو، في حين حقق ارتفاعاً طفيفاً أمام الين الياباني.

نمو الاقتصاد العالمي

سجل أداء الاقتصاد العالمي⁽¹⁾ انخفاضاً طفيفاً في عام 2007، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 4.9 في المائة مقابل 5 في المائة في عام 2006. ويعزى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة من 3 في المائة في عام 2006 إلى 2.7 في المائة خلال عام 2007، في حين ارتفعت معدلات النمو في الدول المتقدمة الأخرى بشكل طفيف من 3.8 في المائة إلى 3.9 في المائة، كما سجلت معدلات النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ارتفاعاً طفيفاً من 7.8 في المائة إلى 7.9 في المائة، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية (2007-2002)



المصدر : الملحق (1/1).

فبالنسبة للدول المتقدمة⁽²⁾، انخفض معدل النمو الاقتصادي بدرجة متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية. فقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة من 2.9 في المائة في عام 2006 إلى 2.2 في المائة في عام 2007، ويعزى

(1) صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2008"

(2) تشمل الدول المتقدمة في " آفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2008 " الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

ذلك إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي أخذت منعطفا جديدا في أغسطس 2007، وما ترتب على ذلك من تذبذبات حادة في أسواق الأسهم الأمريكية بسبب تراجع أسعار أسهم المصارف والمؤسسات المالية التي واجهت زيادة حالات التعثر في سداد القروض العقارية.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، انخفض معدل النمو من 2.8 في المائة في عام 2006 إلى 2.6 في المائة في عام 2007، ويرجع ذلك إلى التأثير الكبير لأزمة الرهن العقاري الأمريكي على الدول الأوروبية. فقد تأثرت أوروبا الغربية بالخسائر التي تكبدتها البنوك نتيجة أحجام الانكشاف في الولايات المتحدة والآثار الانكشافية على أسواق المعاملات بين مصارف وأسواق الأوراق المالية والضغط التصاعدي على اليورو لرفع قيمته أمام العملات الرئيسية الأخرى. أما في المملكة المتحدة، فقد كان أداء نموها أفضل من أداء نمو اقتصاد منطقة اليورو، حيث ارتفع من 2.9 في عام 2006 إلى 3.1 في المائة في عام 2007، ويعود ذلك للعام الثالث على التوالي إلى زيادة التشغيل في الاقتصاد مع الاستقرار في سوق العقارات والمدعوم بالإفناق الاستهلاكي خلال النصف الأول من العام، وبقاء الاستثمارات على مستواها الملحوظ.

أما فيما يتعلق باليابان، فقد انخفض معدل النمو من 2.4 في المائة في عام 2006 إلى 2.1 في المائة في عام 2007. وبالرغم من أن تأثر المؤسسات المالية بأزمة الرهن العقاري كان أقل بكثير مما لحق بالمؤسسات المالية في الولايات المتحدة أو في منطقة اليورو، فقد تأثر تراجع معدل نمو الاقتصاد الياباني أكثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. أما بالنسبة للاقتصاد الكندي فقد سجل انخفاضا في معدل النمو من 2.8 في المائة في عام 2006 إلى 2.7 في المائة في عام 2007.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى⁽³⁾، فقد حافظت الدول الآسيوية حديثة التصنيع على معدل نموها عند 5.6 في المائة، في حين ارتفع معدل النمو في استراليا من 2.8 في المائة في عام 2006 إلى 3.9 في المائة في عام 2007، وذلك بفضل ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الخام والتي تعد استراليا منتجا رئيسيا لها.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى⁽⁴⁾ فقد استمر الأداء الاقتصادي بشكل جيد، حيث ارتفع معدل النمو للمجموعة من 7.8 في المائة في عام 2006 إلى 7.9 في المائة في عام 2007، ويرجع ذلك إلى استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي وحصص المحفظة بوجه عام، كما أن تأثرها بأزمة الرهن العقاري كانت أقل حدة. ويلاحظ

(3) تضم الدول المتقدمة الأخرى : "أفاق الاقتصاد العالمي : إبريل 2008"، استراليا، قبرص، الدانمارك، إيرلندا، إسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا، الدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي : هونغ كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان.

(4) تضم الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، المجموعات الدولية التالية : إفريقيا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، دول الشرق الأوسط ودول نصف الكرة الغربي .

(5) يشمل الشرق الأوسط الدول العربية التالية : البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، ويضم إيران أيضا.

(6) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، يوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات، فينتام.

في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، فقد حافظت دول الشرق الأوسط⁽⁵⁾ على معدل نموها المحقق في العام الماضي عند 5.8 المائة. ويعود ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه والتحسين الكبير في الحساب الجاري لموازين مدفوعات الدول المصدرة الرئيسية للنفط، بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي انتهجتها دول الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية. وبالنسبة للدول النامية الآسيوية⁽⁶⁾ فقد استمرت في تحقيق معدلات النمو المرتفعة، حيث ارتفع من 9.6 في المائة في عام 2006 إلى 9.7 في المائة في عام 2007، ويعزى ذلك إلى النمو القوي في كل من الصين والهند، واللذان حققنا في عام 2007 معدلات نمو بلغت 11.4 في المائة و 9.2 في المائة على التوالي. ويعكس الانتعاش الاقتصادي في الصين بشكل أساسي، النمو الكبير في تدفق الاستثمارات والأداء المتميز لصادراتها، بالإضافة إلى إصلاحات القطاع المصرفي التي تبنتها، كذلك كان الأمر بالنسبة للهند، حيث يعزى الأداء الجيد لاقتصادها إلى النمو السريع الذي حدث في قطاع الخدمات، وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات والتوسع في الإنتاج الصناعي.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁷⁾ فقد ارتفع النمو في هذه الدول حيث بلغ 8.5 في المائة في عام 2007 مقارنة مع 8.2 في المائة في عام 2006، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية والأداء الجيد للصادرات، إضافة إلى انتعاش الطلب المحلي بسبب زيادة تدفقات رأس المال الخاص.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁸⁾ فقد انخفض معدل نموها إلى 5.8 في المائة في عام 2007 مقارنة مع 6.6 في المائة في عام 2006. وبالنسبة للدول الإفريقية⁽⁹⁾ فقد بلغ معدل النمو فيها 6.2 في المائة في عام 2007 مقابل 5.9 في المائة عام 2006. ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المعادن التي تنتجها القارة الإفريقية والآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية المطبقة والتي ساعدت على تحقيق النمو في قطاعات الخدمات والسياحة والمناجم، بالإضافة إلى التحسن الذي حدث في إنتاج النفط في نيجيريا، وإنتاج حقول النفط المكتشفة حديثاً في أنجولا وغينيا الاستوائية وموريتانيا.

أما فيما يتعلق بدول نصف الكرة الغربي⁽¹⁰⁾ فقد ارتفع معدل النمو من 5.5 في المائة في عام 2006 إلى 5.6 في المائة في عام 2007. ويعزى ذلك إلى معدل النمو الجيد الذي حققته البرازيل والذي بلغ 5.4 في المائة في عام 2007 مقارنة مع 3.8 في المائة في عام 2006، إضافة إلى انتعاش الطلب المحلي وبشكل أساسي الاستثمار الخاص بسبب زيادة ثقة المستهلكين وأسعار الفائدة المنخفضة والنمو السريع في الائتمان المصرفي، وارتفاع أسعار النفط والسلع الأخرى التي تنتجها بعض دول المجموعة (الإكوادور، فنزويلا، بوليفيا).

(7) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجكستان، كازاخستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

(8) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا.

(9) تضم مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الدول العربية التالية: الجزائر، المغرب، تونس، السودان، الصومال، موريتانيا، وجيبوتي.

(10) تضم مجموعة دول نصف الكرة الغربي دول أمريكا اللاتينية التالية: الأرجنتين، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بليز، بربادوس، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان ودومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غويانا، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، بارغواي، بيرو، سورانام، أوروغواي، فنزويلا، وترينيداد وتوباغو.

الإطار رقم (1)

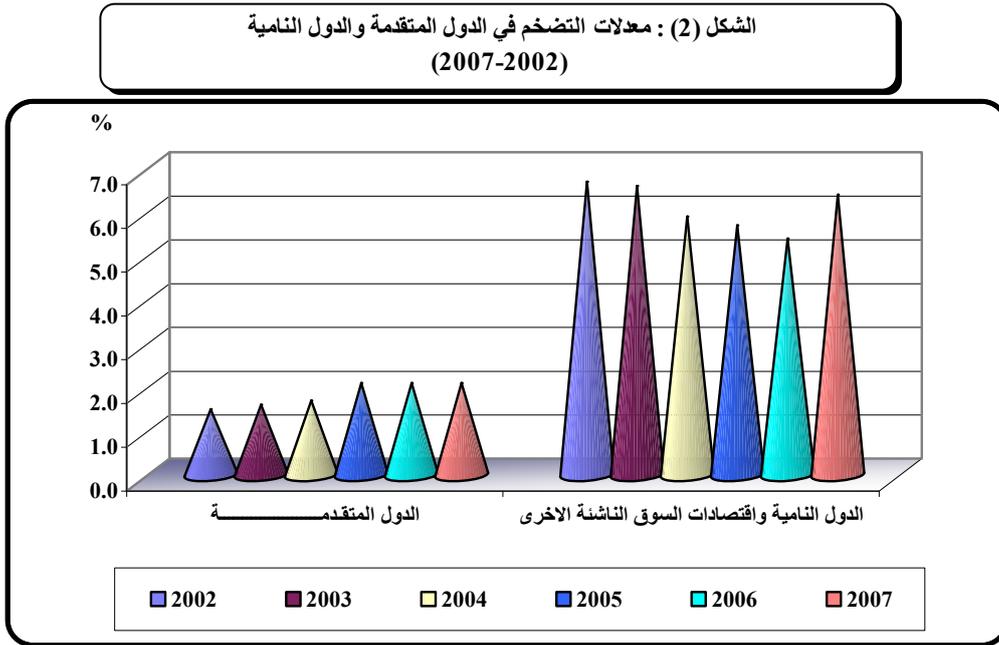
أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأثرها على الاقتصاد العالمي

قفزت أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية محققة بذلك نمواً بلغت قيمته 12 تريليون دولار. إلا أن الاستثمارات العقارية أو المرتبطة بأصول عقارية مرتفعة المخاطر في أمريكا بدأت تعاني بعض الصعوبات، وبلغت تلك الصعوبات ذروتها في أغسطس 2007، بسبب تأخر سداد القروض العقارية الممنوحة برهونات و ضمانات غير كافية، فضلاً عن أن كثيراً من القروض الإسكانية منحت للمقترضين من أصحاب المراكز الائتمانية الضعيفة وغير المؤهلين للحصول على أسعار الفائدة الأقل السائدة في سوق القروض العقارية المضمونة برهونات من الدرجة الأولى. وتتركز إشكالية الائتمان العقاري في الولايات المتحدة في سوق الرهن العقاري الثانوي "السوق التي تتعلق بحديثي الإقراض" الذين لا يملكون سجلاً ائتمانياً لدى البنوك والتي يقدرها البنك الاحتياطي الفيدرالي بنحو 100 مليار دولار، بالإضافة إلى قروض متعثرة للبنوك والشركات الاستثمارية تقدر بنحو 100 مليار دولار أيضاً. لقد أصبح الإقراض في سوق التمويل الثانوية شائعاً على مدى السنوات القليلة الماضية حيث أن أسعار الفائدة المنخفضة في هذه السوق وارتفاع أسعار العقارات قد جعل من هذا النشاط مغرباً ومربحاً. إلا أن زيادة معدلات التعثر عن السداد وإغلاق الرهونات قد أديا إلى تسديد ضربة لصناعة الإقراض في السوق الثانوية ودفع بقيم بعض الأوراق المالية المدعومة بأصول والمعروفة باسم "التزامات الدين المضمونة" إلى الهبوط ومن ضمنها القروض السكنية في السوق الثانوية، لذلك عرضت أكثر من 50 شركة رهن أمريكية نفسها للبيع أو أغلقت أبوابها أو أعلنت إفلاسها. ويمكننا القول أن أهم الآثار لتلك الأزمة قد تمثلت فيما يلي :

1. تضرر القطاع المصرفي العالمي، فنجد على سبيل المثال أن بنك سيتي جروب، أكبر البنوك الأمريكية من ناحية حجم الأصول قد تراجع أرباحه الصافية بنحو 60 في المائة في الربع الثالث من العام 2007 نتيجة لاضطرابات الرهن العقاري. كما نلاحظ أن بنك بي إن بي باربيا الفرنسي قد أعلن عن تجميد استثمارات بقيمة 1.6 مليار يورو أي ما يعادل 2.2 مليار دولار، عندما وجد البنك أن مخاطر الائتمان العقاري في الولايات المتحدة عالية جداً. من جهته أعلن بنك يو بي اس السويسري في 1 أكتوبر أن خسائره تراوحت ما بين 600 و800 مليون فرنك بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، فضلاً عن خسارته لعدد كبير من كبار موظفيه وقيامه بإلغاء نحو 1500 وظيفة لديه.
2. تراجع كبير في قيمة المحافظ والصناديق الاستثمارية بسبب الأزمة، فنجد على سبيل المثال أن قيمة استثمارات بنك بي إن بي باربيا الفرنسي في الصناديق الاستثمارية قد انخفضت بشكل ملحوظ من 2.075 مليار دولار في 27 يوليو الماضي إلى 1.593 مليار دولار في السابع من أغسطس.
3. تراجع قيمة الأسهم في الأسواق العالمية، فنجد على سبيل المثال أن الأسهم الأوروبية انخفضت بأكثر من 1.5 في المائة.
4. صعوبة أو استحالة تحديد القيمة العادلة لأصول الشركات في ظل التبخر الكامل للسيولة في القطاع العقاري وتوريق السوق.
5. تعرض سوق العمل إلى هزة كبيرة وتدهور الوضع المالي والإداري للشركات مما اضطرها للتخلي عن عدد كبير من موظفيها، فنجد على سبيل المثال أن شركة كانترى وايد فاينانشيال قد أعدت خطة للاستغناء عن 12 ألف موظف من جراء انعكاسات الأزمة.
6. تعرض صناديق التحوط إلى هزات عنيفة، حيث أعلن المصرف الاستثماري الأمريكي بير ستيرنز أن اثنين من صناديق التحوط التي يديرها والتي تركز على الرهونات العقارية الثانوية "باتا عديمي القيمة"، وأن ذلك أدى إلى تراجع في قيمة الأسهم وارتفاع في أسعار السندات الحكومية. كما نجد أيضاً أن المستثمرين في مؤشر صناديق التحوط الخاص ببنك " كريدي سويس " خسروا ما يزيد على 8 في المائة في أسبوع واحد أي ما يعادل ما حققوه من مكاسب في مجموع ثلاث سنوات.
7. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي وهذا ما أكده رئيس صندوق النقد الدولي السابق رودريجو راتو عندما حذر من أن تأثيرات الأزمة السلبية قد تمتد إلى ميزات الدول في أمريكا وأوروبا وليس الشركات فقط.

التضخم والبطالة

فيما يتعلق بالتضخم، فقد تراجع معدل التضخم في الدول المتقدمة من 2.4 في المائة عام 2006 إلى 2.2 في المائة عام 2007، في حين ارتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.4 في المائة في عام 2006 إلى 6.4 في المائة في عام 2007. الملحق (2/1) والشكل (2).



المصدر : الملحق (2/1).

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت درجة انخفاض الأسعار المحلية. ضمن مجموعة الدول المتقدمة، شهدت الولايات المتحدة انخفاضاً في معدلات التضخم من 3.2 في المائة إلى 2.7 في المائة في عام 2007، في حين ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو من 1.9 في المائة عام 2006 إلى 2.2 في المائة عام 2007، وحافظ على مستواه في المملكة المتحدة عند معدل 2.3 في المائة. أما الدول الآسيوية حديثة التصنيع، فقد ارتفع مستوى الأسعار، ومن ثم معدلات التضخم في عام 2007 ليبلغ 2.2 في المائة مقابل 1.6 في المائة في العام السابق. وضمن مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد شهدت دول المجموعة ارتفاع معدلات التضخم في دول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والدول النامية الآسيوية ودول الشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي من 5.4 في المائة و9.5 في المائة و4.1 في المائة و7 في المائة و5.3 في المائة في عام 2006 إلى 5.6 في المائة و9.7 في المائة و5.3 في المائة و10.4 في المائة و5.4 في المائة في عام 2007. ويرجع ذلك الارتفاع إلى استمرار ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة كما ساهم الطلب المتعلق بالوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية. ويلاحظ

أن دول الشرق الأوسط شهدت أعلى معدلات تضخم، ويعزى ذلك في جزء منه إلى العوامل المذكورة سابقاً، بالإضافة إلى زيادة السيولة المحلية الناجمة عن الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط. وبالنسبة للبطالة فقد تراجعت معدلاتها في معظم الدول المتقدمة من 5.7 في المائة في عام 2006 إلى 5.4 في المائة في عام 2007. كذلك ضمن الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفضت معدلات البطالة في معظم الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي، ومعظم دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وبشكل خاص الدول العربية⁽¹¹⁾، (الملحق 3/1).

أسعار الفائدة

استقرت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة عام 2007 عند معدل 5 في المائة، وهو المستوى المسجل في عام 2006، مما أدى إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار لخلق مناخ الاستثمار المشجع للنمو الاقتصادي. أما في المملكة المتحدة، فقد ارتفعت أسعار الفائدة فيها من 4.8 في المائة في عام 2006 إلى 5.7 في المائة عام 2007. وقد رفعت كندا سعر الفائدة الرسمي إلى 4.3 في المائة خلال عام 2007 مقابل 4 في المائة في عام 2006 وذلك بسبب السياسة المالية المتشددة التي اتبعتها لخفض الدين العام، بينما في اليابان ارتفع سعر الفائدة الرسمي قليلاً إلى 0.5 في المائة خلال عام 2007 مقابل 0.1 في المائة خلال عام 2006، ويعود السبب في ذلك إلى أن السلطات المالية اليابانية حريصة على الموازنة بين المخاطر الناجمة عن الانكماش ومخاوف من ارتفاع التضخم. وبالنسبة لتحركات أسعار السوق للفوائد قصيرة الأجل في الدول المتقدمة، فقد ارتفعت من 3.5 في المائة إلى 3.8 في المائة عام 2007، كما ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل من 4 في المائة إلى 4.2 في المائة، (الملحق 4/1).

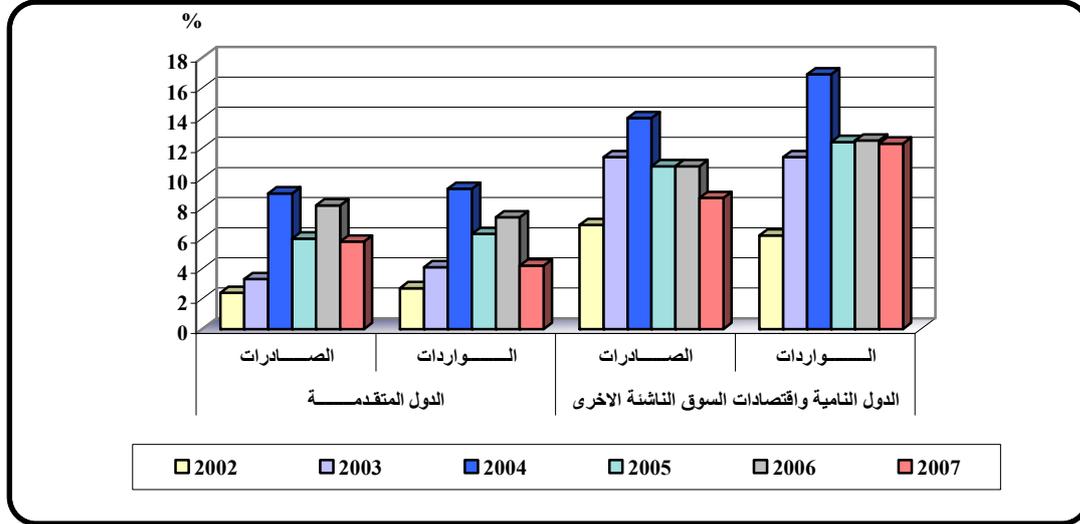
التجارة والمدفوعات

تراجع معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات من 9.2 في المائة في عام 2006 إلى 6.8 في المائة في عام 2007، وذلك في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة. غير أن صادرات عدد من الاقتصادات التي تربطها بالولايات المتحدة معاملات تجارية كثيفة، ومنها الدول المصدرة للمعادن بقيت عند مستوى صادراتها للعام السابق، وذلك على الرغم من تراجع أسعار هذه السلع منذ منتصف عام 2007.

فعلى مستوى الدول المتقدمة، انخفض معدل نمو الصادرات من 8.2 في المائة في عام 2006 إلى 5.8 في المائة في عام 2007، كما انخفض معدل نمو وارداتها من 7.4 في المائة إلى 4.2 في المائة. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض معدل نمو وارداتها من 12.5 في المائة إلى 12.3 في المائة، وحققت صادراتها معدل نمو بلغ 8.7 في المائة في عام 2007 على الرغم من تراجعها عن 10.8 في المائة في عام 2006، (الملحق 5/1) والشكل (3).

United Nation, World Economic Situation and Prospects 2008, January 2008 ,p 149. ⁽¹¹⁾

الشكل (3) : معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة والدول النامية
2007 - 2002



المصدر : الملحق (5/1).

وفي إطار المجموعات الفرعية للدول المتقدمة، فقد حققت كل من الدول الآسيوية حديثة التصنيع والولايات المتحدة ودول منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة معدلات نمو مرتفعة في حجم تجارتها الخارجية من السلع والخدمات. ففي الدول الآسيوية حديثة التصنيع نما حجم الصادرات بمعدل 8.7 في المائة خلال عام 2007، بينما سجل حجم الواردات ارتفاعاً بلغ معدله 8.3 في المائة، وحققت اليابان معدل نمو في حجم صادراتها بلغ 8.8 في المائة وبمعدل نمو في حجم وارداتها بلغ 1.7 في المائة. أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد حققت نمواً في حجم الصادرات والواردات بلغ 8 في المائة و1.8 في المائة على التوالي. وفي المقابل سجلت منطقة اليورو معدل نمو في حجم الصادرات والواردات بلغ 6 في المائة و5.1 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد كان نمو حجم التجارة السلعية مرتفعاً بدرجة ملحوظة في كل من الدول النامية الآسيوية ودول وسط وشرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، حيث نما حجم الصادرات بمعدل 14.8 في المائة، والواردات بمعدل 11.6 في المائة بالنسبة للدول النامية الآسيوية. أما بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا نما حجم الصادرات بمعدل 11.1 في المائة، وحجم الواردات بمعدل 12.2 في المائة. وفي الوقت نفسه سجلت دول رابطة الدول المستقلة معدل نمو جيد في حجم تجارتها بلغ 22.5 في المائة في جانب الواردات و6.3 في المائة في جانب الصادرات. أما بالنسبة لمنطقتي أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي، فقد حققنا معدلات نمو في حجم تجارتها أقل بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى، حيث بلغ معدل نمو حجم الصادرات لكل من أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي 4.3 في المائة و4.2 في المائة على التوالي في عام 2007، ونما حجم الواردات للمنطقتين بصورة أسرع وبمعدل 14.2 في المائة و12.4 في المائة على التوالي.

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد تحسنت هذه بالنسبة للدول المتقدمة في عام 2007، بعد التدهور الذي شهدته في عام 2006. كذلك حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تحسناً في شروط التبادل التجاري في عام 2007، وإن كان أقل من مستواه في العام السابق بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

وبالنسبة للمدفوعات، فقد تراجع عجز الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 525.2 مليار دولار في عام 2006 إلى 463.3 مليار دولار في عام 2007. وقد تأثر وضع الحساب الجاري للمجموعة أساساً بتراجع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 811.5 مليار دولار في عام 2006 إلى 738.6 مليار دولار في عام 2007، وارتفاع فائض الحساب الجاري لليابان من 170.4 مليار دولار إلى 212.8 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وبالنسبة لمنطقة اليورو فقد ارتفع عجز الحساب الجاري من 6.4 مليار دولار في عام 2006 إلى 30 مليار دولار في عام 2007، الملحق (6/1).

وبالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من 606.7 مليار دولار في عام 2006 إلى 630.9 مليار دولار في عام 2007. وقد جاء ذلك كمحصلة للزيادة الكبيرة في فائض الحساب الجاري للدول النامية الآسيوية من 277.5 مليار دولار في عام 2006 إلى 383.5 مليار دولار في عام 2007، وارتفاع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات دول منطقة الشرق الأوسط من 247.3 مليار دولار في عام 2006 إلى 274.6 مليار دولار في عام 2007، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في حصيلة الصادرات النفطية لتلك الدول. وتشير التطورات سابقة الذكر إلى وجود اختلالات في الحساب الجاري لموازن المدفوعات والتي تتمثل في استمرار عجز الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، والذي بلغ حوالي 5.36 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وذلك مقابل فوائض الحساب الجاري المحققة في موازين مدفوعات غالبية المجموعات الدولية الأخرى، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الأمريكي والذي يشكل أكبر من ربع حجم الاقتصاد العالمي عرضة لثقة المستثمرين فيه، مما يؤثر بدوره على سعر صرف الدولار ويؤدي إلى تذبذبات في أسعار الفائدة.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية

واصلت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها فبلغت 4283.4 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 38 في المائة في عام 2007، مقابل 32 في المائة في العام السابق. وتعتبر هذه الزيادة استمراراً للاتجاه التصاعدي الذي بدأ منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي. كما يلاحظ أن الارتفاع في الاحتياطيات كان عاماً بالنسبة لكافة المجموعات الدولية، حيث حققت رابطة الدول المستقلة أعلى نسبة حيث بلغت 48 في المائة وتلتها دول نصف الكرة الغربية بنسبة 43 في المائة، والدول النامية الآسيوية بنسبة 42 في المائة، فدول الشرق الأوسط بنسبة 34 في المائة، وأفريقيا بنسبة 27 في المائة، وأخيراً دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 18 في المائة. ويعود الاتجاه التصاعدي المستمر في الاحتياطيات الخارجية للدول النامية إلى جملة من العوامل أهمها التطورات الإيجابية في

موازن الحسابات الجارية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والتدفقات المالية والرأسمالية الأخرى، وبوجه خاص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج، الملحق (7/1).

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى بنسبة 19 في المائة ليبلغ 4,043.6 مليار دولار في نهاية عام 2007. وقد جاء هذا الارتفاع بالنسبة لدول المجموعة كمحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي لرابطة الدول المستقلة بنسبة 40 في المائة ولدول وسط وشرق أوروبا بنسبة 26 في المائة، ولدول الشرق الأوسط بنسبة 21 في المائة ولدول نصف الكرة الغربي بنسبة 12 في المائة، والدول النامية الآسيوية بنسبة 11 في المائة في العام نفسه. وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 24.5 في المائة من الإجمالي، تليها دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 23.4 في المائة ثم دول نصف الكرة الغربي بنسبة 20.7 في المائة، أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة فقد بلغت نسبة مديونيتها للإجمالي نحو 15.9 في المائة، بينما بلغت تلك النسبة 9.3 في المائة لمجموعة دول الشرق الأوسط، ونسبة 6.2 في المائة لإفريقيا، الملحق (8/1).

وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد بلغت 12.1 في المائة في عام 2007، مما يعكس جزئياً الزيادة في النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية لهذه الدول. وقد ظلت تلك النسبة مرتفعة بصورة ملحوظة بالنسبة لمجموعة رابطة الدول المستقلة حيث بلغت 22.4 في المائة، تلتها مجموعة دول نصف الكرة الغربي بنسبة 20.6 في المائة في عام 2007، ودول وسط وشرق أوروبا بنسبة 20.5 في المائة، ثم إفريقيا بنسبة 7.8 في المائة، والدول النامية الآسيوية بنسبة 5.8 في المائة، ودول الشرق الأوسط بنسبة 4.6 في المائة.

أسعار الصرف

كان للتوتر الذي أصاب الأسواق المالية في الآونة الأخيرة، أثر على أسواق النقد الأجنبي، فقد تسارع انخفاض سعر الصرف الفعلي للدولار الأمريكي مقارنة بما كان عليه في منتصف عام 2007 في ظل أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة وتأثيرها السلبي على معدلات النمو وانخفاض معدلات العوائد في أسواق السندات وزيادة التوقعات بخفض أسعار الفائدة على الدولار. ولقد تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2007، فسجل الدولار تراجعاً أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 8.6 في المائة، مقارنة بانخفاض ما نسبته 1.3 في المائة في عام 2006. كما سجل الدولار انخفاضاً أمام اليورو بنسبة 9.2 في المائة، وذلك مقارنة بانخفاض نسبته أقل من 1 في المائة في عام 2006. وفي المقابل تحسن سعر الدولار بصورة طفيفة مقابل الين الياباني في عام 2007، الملحق (9/1).

أسواق الأسهم والسندات الدولية

بالرغم مما شهدته أسواق الأسهم العالمية من تطورات سلبية خلال الربع الأخير من عام 2007، إلا أن النتائج الايجابية التي حققتها قبل أغسطس 2007، جعلت مؤشرات الأسواق الرئيسية تحقق نتائج ايجابية في بداية عام 2008 إذا ما قورنت ببداية عام 2007، في حين حقق البعض الآخر نتائج سلبية. ففي سوق الأسهم للولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ مؤشر "داوجونز" مستوى 13043 نقطة في بداية عام 2008 مقارنة بنحو 12474 نقطة بداية عام 2007، محققاً بذلك نسبة ارتفاع وصلت إلى 4.5 في المائة، وهو أقل من نسبة الزيادة المحققة عام 2006 (19 في المائة) وفي ألمانيا ارتفع مؤشر "داكس" من 6681 نقطة بداية عام 2007 إلى 7949 نقطة في بداية عام 2008، محققاً زيادة بنسبة 18.9 في المائة، مما يعكس مدى تحسن الاقتصاد الألماني. وفي المملكة المتحدة ارتفع مؤشر "فوتس 100" ليصل إلى 6416 نقطة في بداية عام 2008 مقارنة بنحو 6310 نقطة في بداية عام 2007 محققاً زيادة بنسبة 1.7 في المائة، في حين انخفض أداء سوقي الأسهم اليابانية والفرنسية. ففي اليابان انخفض مؤشر "نيكاي" من 17353 نقطة إلى 14691 محققاً انخفاض نسبته 15.3، وهذا يرجع لسببين الأول يتمثل في عملية التصحيح التي شهدتها السوق بعد الارتفاع الكبير الذي حققه عام 2006 (60 في المائة)، وكذلك لتأثره بأزمة الرهن العقاري الأمريكي. وكان الانخفاض أقل حدة بالنسبة للسوق الفرنسي، حيث انخفض مؤشر "كاك" من 5617 نقطة في بداية عام 2007 إلى 5550 نقطة في بداية عام 2008 محققاً انخفاضاً نسبته 1.2 في المائة.

التطورات في أسواق النفط العالمية (12)

شهد عام 2007 ارتفاعاً متواصلاً في أسعار النفط ووصولها إلى مستويات غير مسبوقه، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، والذي بلغ نحو 85.8 مليون ب/ي عام 2007، والتوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، بالإضافة إلى المضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط. وارتفع السعر الاسمي للنفط الخام إلى أعلى مستوى له خلال شهر نوفمبر 2007 ووصل متوسط سعر البرميل لسلة أوبك إلى 89 دولاراً، حيث يعود المحرك الرئيسي لهذا الارتفاع إلى نمو الطلب عليه بفعل النمو المتواصل للاقتصاد العالمي بالإضافة إلى المخاوف من انقطاع إمدادات النفط.

من جهة أخرى فقد عملت أسعار النفط المرتفعة على تشجيع البحث عن مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة النووية والوقود الحيوي، بعد أن تراجع الاهتمام بها لفترة طويلة نظراً لارتفاع تكلفتها مقارنة بتكلفة النفط. أما الولايات المتحدة فقد أعلنت خطة طويلة الأجل تعتمد على التقليل من استيراد النفط من دول الشرق الأوسط، إلا أن المؤشرات لا تدل على هذا التوجه.

(12) أنظر الفصل الرابع من هذا التقرير.

وقد أدت السياسة النفطية التي اتبعتها دول الأوبك بزيادة الإنتاج في السنوات الماضية، من أجل تحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية إلى زيادة الإنتاج العالمي من النفط الخام والمكثفات بنسبة 5.1 في المائة في عام 2007، أي بنحو 4.1 مليون ب / ي، ليصل إلى حوالي 85.8 مليون ب / ي وذلك لتخفيف حدة القلق من خلال توفير الإمدادات النفطية والتقليل من التوترات الناتجة عن بعض العوامل الجيوسياسية.

وقد انعكس ذلك على الدول العربية، التي حققت مستويات قياسية في قيمة صادراتها النفطية خلال عام 2007 وللعام الرابع على التوالي، لتصل إلى 456 مليار دولار، أي بزيادة قدرها حوالي 31.3 مليار دولار عن عام 2006، وبمعدل نمو بلغ نحو 7.4 في المائة. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية⁽¹³⁾

تتبع التطورات الاقتصادية العالمية بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية، وذلك من خلال التطورات التي تترتب عن النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط العالمية ونمو التجارة والتدفقات المالية على الدول العربية، إضافة إلى تغيرات أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار. فقد انعكس انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي على معدل النمو الحقيقي للدول العربية، الذي بلغ نحو 5.6 في المائة في عام 2007 مقابل 6.4 في المائة في عام 2006.

كما شهد العديد من اقتصادات العربية ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، وهذا يرجع في المقام الأول للعوامل الخارجية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى زيادة الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، والتي تترتب عنها زيادة في الطلب المحلي من خلال الإنفاق الحكومي في مشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والخدمات، وشكل ذلك ضغوطات تضخمية في تلك الدول. وبالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد بقيت معدلات التضخم في مستويات مرتفعة على الرغم من تراجعها في بعض الدول، خاصة في ظل قيام السلطات الرسمية بتخفيض دعم الأسعار المحلية للمنتجات النفطية، مثلما فعلت مصر، بالإضافة إلى انعكاس موجة التضخم العالمية على أسعار السلع المستوردة، سواء كانت غذائية ومستلزمات الإنتاج أو سلع كيميائية.

ولقد تأثرت أيضاً السياسة النقدية في الدول العربية بتداعيات السياسة النقدية المنتهجة في الدول المتقدمة والتي شهدت تذبذبات حادة خلال الربع الأخير لعام 2007، وذلك بسبب أزمة الائتمان العالمية والناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة. وقد انعكس تراجع نمو حجم التجارة الدولية على التجارة العربية والتي تباطأت وتيرة نموها، من جانب الصادرات ومنها بوجه خاص الصادرات النفطية، واستمرت الدول العربية كمجموعة خلال عام 2007 في

⁽¹³⁾ تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

تحقيق فائض في الميزان التجاري، وإن كان أقل بكثير عن عام 2006 نتيجة للزيادة الكبيرة في قيمة الواردات. ويعزى ذلك في جزء منه، إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية و السلع الوسيطة وغيرها من الواردات، وفي جزء آخر إلى زيادة الطلب على الواردات في ظل طفرة البناء والتعمير في العديد من الدول العربية.

وانعكس ارتفاع أسعار النفط العالمية في زيادة الاحتياطيات الخارجية للدول العربية كمجموعة. أما إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة، فقد ارتفع في عام 2007 بعد عامين من الانخفاض، حيث عكس تأثير بعض الدول بارتفاع أسعار النفط الخام والمواد الخام الأخرى والسلع الغذائية. كذلك ارتفعت قيمة المديونية الخارجية العربية المقومة بالدولار جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية.

وبالنسبة لأسواق الأسهم العربية، فقد ارتفع المؤشر العام لمعظم أسواق الأسهم العربية في نهاية عام 2007، محققة بذلك نتائج ايجابية بعد التصحيح الذي شهدته خلال عام 2006.

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم
(2007-2002)

(نسب مئوية)	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
العالم	4.9	5.0	4.4	4.9	3.6	2.8	
الدول المتقدمة	2.7	3.0	2.6	3.2	1.9	1.6	
الولايات المتحدة	2.2	2.9	3.1	3.6	2.5	1.6	
منطقة اليورو	2.6	2.8	1.6	2.1	0.8	0.9	
المملكة المتحدة	3.1	2.9	1.8	3.3	2.8	2.1	
اليابان	2.1	2.4	1.9	2.7	1.4	0.3	
كندا	2.7	2.8	3.1	3.1	1.9	2.9	
الدول المتقدمة الأخرى	3.9	3.8	3.2	4.1	2.5	3.2	
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	5.6	5.6	4.8	5.9	3.2	5.5	
استراليا	3.9	2.8	2.8	3.8	3.0	4.1	
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	7.9	7.8	7.1	7.5	6.2	4.7	
أفريقيا	6.2	5.9	5.7	6.5	5.3	6.1	
وسط وشرق أوروبا	5.8	6.6	6.1	6.9	4.8	4.2	
رابطة الدول المستقلة	8.5	8.2	6.5	8.2	7.8	5.2	
الدول النامية الآسيوية	9.7	9.6	9.0	8.6	8.1	6.9	
الصين	11.4	11.1	10.4	10.1	10.0	9.1	
الهند	9.2	9.7	9.1	7.9	6.9	4.6	
الشرق الأوسط	5.8	5.8	5.7	5.9	6.9	3.9	
نصف الكرة الغربي	5.6	5.5	4.6	6.2	2.1	0.4	
البرازيل	5.4	3.8	3.2	5.7	1.1	2.7	
المكسيك	3.3	4.8	2.8	4.2	1.4	0.8	

المصدر: صندوق النقد الدولي، "أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2008".

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم (أسعار المستهلك)

(2007-2002)

(نسب مئوية)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
2.2	2.4	2.1	1.7	1.6	1.5	الدول المتقدمة
2.7	3.2	3.2	2.9	2.1	1.7	الولايات المتحدة
2.2	1.9	1.9	1.9	2.2	2.6	منطقة اليورو
2.3	2.3	2.0	1.3	1.4	1.3	المملكة المتحدة
-	0.3	0.3-	-	0.3-	0.9-	اليابان
2.1	2.0	2.2	1.8	2.7	2.3	كندا
2.3	1.9	2.0	2.2	2.1	1.7	الدول المتقدمة الأخرى
2.2	1.6	2.2	2.4	1.4	1.0	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
2.3	3.5	2.7	2.3	2.8	3.0	استراليا
6.4	5.4	5.7	5.9	6.6	6.7	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
6.3	6.4	7.1	6.3	8.6	9.1	أفريقيا
5.6	5.4	5.1	6.3	10.1	16.4	وسط وشرق أوروبا
9.7	9.5	12.1	10.4	12.3	14.0	رابطة الدول المستقلة
5.3	4.1	3.8	4.1	2.5	2.0	الدول النامية الآسيوية
10.4	7.0	6.2	7.0	6.1	5.3	الشرق الأوسط
5.4	5.3	6.3	6.6	10.5	8.7	نصف الكرة الغربي

المصدر: ملحق (1/1).

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2007-2002)

(نسب مئوية)

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
مع معدل البطالة	5.4	5.7	6.1	6.3	6.5	6.3	الدول المتقدمة
الدول المتقدمة	4.6	4.6	5.1	5.5	6.0	5.8	
الولايات المتحدة	7.4	8.2	8.6	8.8	8.7	8.2	منطقة اليورو - منها :
منطقة اليورو - منها :	8.4	9.8	10.6	9.2	8.8	7.7	ألمانيا
ألمانيا	8.3	9.2	9.3	9.3	9.0	8.6	فرنس
فرنس	6.0	6.8	7.7	8.0	8.4	8.6	إيطاليا
إيطاليا	5.4	5.4	4.8	4.8	5.0	5.2	المملكة المتحدة
المملكة المتحدة	3.9	4.1	4.4	4.7	5.3	5.4	اليابان
اليابان	6.0	6.3	6.8	7.2	7.6	7.6	كندا
كندا	3.4	3.7	4.0	4.2	4.4	4.2	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	1.3	1.5	1.2	1.0	0.6	0.3	نمساو التوظيف
نمساو التوظيف	1.1	1.9	1.8	1.1	0.9	0.3	الدول المتقدمة
الدول المتقدمة	1.5	1.5	0.7	0.7	0.3	0.8	الولايات المتحدة
الولايات المتحدة	0.1	0.7	0.2-	0.4	0.9-	0.6-	منطقة اليورو - منها :
منطقة اليورو - منها :	1.2	0.8	0.4	0.1	0.1	0.6	ألمانيا
ألمانيا	2.5	2.0	0.6	1.3	0.9	1.4	فرنس
فرنس	0.7	0.9	1.0	1.0	1.0	0.8	إيطاليا
إيطاليا	0.5	0.4	0.4	0.2	0.2-	1.3-	المملكة المتحدة
المملكة المتحدة	2.3	1.9	1.4	1.8	2.4	2.4	اليابان
اليابان	1.7	1.5	1.7	1.9	0.3	2.0	كندا
كندا							الدول الآسيوية حديثة التصنيع

المصدر : ملحق (1/1).

ملحق (4/1) : أسعار الفائدة

(2007-2002)

(نسب مئوية)		2007	2006	2005	2004	2003	2002	
سعر الفائدة الرسمي		5.0	5.0	3.2	1.4	1.1	1.7	
الولايات المتحدة		0.5	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	
اليابان		4.3	3.5	2.3	2.0	2.0	2.8	
منطقة اليورو		5.7	4.8	4.7	4.3	3.6	3.9	
المملكة المتحدة		4.3	4.0	2.7	2.3	2.9	2.5	
كندا								
سعر الفائدة في السوق للدول المتقدمة (متوسط الفترة)								
قصيرة الأجل		3.8	3.5	2.5	1.7	1.6	2.1	
طويلة الأجل		4.2	4.0	3.5	3.7	3.6	4.2	

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات المالية الدولية. سعر الفائدة في السوق للدول المتقدمة، صندوق النقد الدولي "أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2008".

ملحق (5/1) : حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات) وشروط التبادل التجاري

(2007-2002)

(نسب مئوية)

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
معدلات نمو حجم التجارة (السلع والخدمات)							
العالم							
إجمالي التجارة	6.8	9.2	7.6	10.7	5.4	3.5	
الدول المتقدمة							
الولايات المتحدة	5.8	8.2	6.0	9.0	3.3	2.4	
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	4.2	7.4	6.3	9.3	4.1	2.7	
الصين	8.7	10.8	10.8	14.0	11.4	6.9	
الولايات المتحدة	12.3	12.5	12.4	16.9	11.4	6.2	
معدلات التغيير في شروط التبادل التجاري (السلع والخدمات)							
الدول المتقدمة	-	1.1-	1.5-	0.1-	1.0	0.8	
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	1.4	4.7	5.6	3.0	1.1	0.6	

المصدر : ملحق (1/1).

ملحق (6/1) : أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات
(2007-2002)

(مليار دولار أمريكي)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
463.3-	525.2-	438.7-	224.2-	207-	208.8-	الدول المتقدمة
738.6-	811.5-	754.9-	640.2-	522.1-	459.6-	الولايات المتحدة
30.0-	6.4-	23.6	108.2	45.2	50.1	منطقة اليورو
212.8	170.4	165.7	172.1	136.2	112.6	اليابان
92.6	122.2	126.9	135.7	133.6	88.1	دول متقدمة أخرى*
102.3	82.7	73.5	80.6	79.2	54.6	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
630.9	606.7	439.5	213.6	144.3	76.6	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
1.6	29.6	15.8	2.0	3.9-	8.6-	أفريقيا
121.5-	90.9-	61.3-	59.3-	37.2-	24-	وسط وشرق أوروبا
76.1	97.8	88.3	63.8	36.0	30.2	رابطة الدول المستقلة
383.5	277.5	161.4	89.2	82.6	64.8	الدول النامية الآسيوية
274.6	247.3	200.3	97.1	59.1	30.3	الشرق الأوسط
16.4	45.4	35.0	20.8	7.7	16.0-	نصف الكرة الغربي

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق الدول المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.
المصدر: ملحق (1/1).

ملحق (9/1) : أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (متوسط الفترة)
(2007-2002)

(دولار مقابل وحدة عملة وطنية)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
2.002	1.843	1.820	1.832	1.634	1.501	الجنبيه الإستق لبيسي
0.0085	0.0086	0.0091	0.0092	0.0086	0.0080	اليين الياباني
1.371	1.256	1.246	1.243	1.131	0.944	اليورو

المصدر : صندوق النقد الدولي، إحصاءات المالية الدولية.